



رؤية مصر ٢٠٣٠

” استراتيجية
التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠
الغاية - المحاور الرئيسية - الأهداف - مؤشرات القياس “

مقدمة

يستهدف هذا العمل تطوير وصياغة رؤية لمصر ٢٠٣٠ تكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من إمكانيات مصر وميزاتها التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دورها التاريخي في قيادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين





لماذا نحتاج إلى رؤية ..؟

الرؤية الواضحة والتخطيط السليم
أساس تقدم الدول .. وبالنسبة لمصر
فإن وجود رؤية سوف يؤدي إلى:

١ إجاد بارقة أمل تجمع الشعب المصرى وتجعله راغبًا ومقتنمًا بتحمل بعض الصعاب مقابل تحقيقها

٢ التخطيط للمستقبل والتعامل مع التحديات المختلفة اعتمادًا على المعرفة والإبداع ويمكنها من المتابعة والمراقبة وتصحيح المسار بشكل دوري وفعال

٣ التعرف على إمكانيات مصر الحقيقية والتركيز على الميزة التنافسية

٤ تمكين مصر لتكون لاعبًا فاعلًا في البيئة الدولية التي تتميز بالديناميكية والتطورات المتلاحقة

٥ تحديد وتعريف الأدوار المنوطة بكل الكيانات الفاعلة بحيث يكون كل منها له شريكًا فاعلًا في عملية التنمية

٦ وجود اتجاه محدد طويل المدى مستمر لتحقيق الرؤية واستراتيجيات تنفيذها بغض النظر عن أي تغييرات في الحكومة أو القيادات

٧ تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات

مراحل إعداد الرؤية

1

المرحلة
التحضيرية

دراسة وتطمين الوضع الحالي والإطلاع على
السياسات المعتمدة الأخرى والنوعية

تحديد التحديات وأهم المشاكل
التي تواجهها الدولة

الإطلاع على المتغيرات والتحديات
النوعية المستقبلية

2

مرحلة إعداد
التوجهات الرئيسية

تحديد التوجهات الرئيسية للرؤية

وضع الهيكل الرئيسي للرؤية
(ممكنة - مقومة - محطور)

صياغة الرؤية والتحديات والأهداف
الفرعية

3

مرحلة إعداد
الاستراتيجيات الفرعية

تحديد ميزات مصر المستقبلية
والتحديات في كل من المحاور

تحديد الأهداف الفرعية إلى استراتيجيات
وسياسات طويلة المدى

تحديد الاستراتيجيات الفرعية إلى خطط عمل
أشروعت على مستوى الوزارات والهيئات

تمت

تمت

جاري
العمل

1

المرحلة التحضيرية
يناير - مارس 2014

هيكل تطوير رؤية مصر

فرق العمل ... المهام



الفريق المحوري

- تحديد أولويات تنفيذ المشروعات
- الدعم المستمر لفريق التنفيذ
- متابعة التنفيذ والتقييم وتصحيح المسار
- المساعدة في حل المشكلات التنفيذية
- تقييم أداء المشروعات

فريق التنسيق

- مراجعة الرؤى الدولية والمبادرات المحلية وتحليلها والخروج بتوصيات
- تنسيق العمل بين الفرق المختلفة
- التنسيق لعقد الاجتماعات والندوات
- متابعة العمل اليومي
- دمج أعمال اللجان المختلفة وضمان اتساق المخرجات النهائية
- الموازنة بين أولويات الرؤية في ضوء الموارد المتاحة
- متابعة تنفيذ الخطط التفصيلية وضمان اتساقها مع الرؤية

فريق الخبراء

- صياغة الغايات والأهداف القطاعية والكلية للرؤية (التوجهات الرئيسية للرؤية)
- إدارة الندوات والاجتماعات على مستوى كل قطاع
- صياغة واقتراح مؤشرات قياس الأداء المختلفة
- إعداد التقارير النهائية لفرق الخبراء

فريق الاستراتيجية

- تحويل الغايات إلى أهداف استراتيجية قصيرة وطويلة المدى
- تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى خطط استراتيجية
- تحويل الخطط الاستراتيجية إلى خطط تشغيلية
- وضع الخطط التفصيلية
- المتابعة والتقييم المستمر لإعادة تصحيح المسار

فريق التواصل المجتمعي

- التواصل مع شرائح المجتمع لتوصيل الغايات وضمان التوحد حول الرؤية
- رصد ردود الأفعال المختلفة
- اقتراح الآليات اللازمة للتأييد والدعم المجتمعي

منهجية إعداد الرؤية والاستراتيجية

تم تصميم الاستراتيجية وفقاً للمنهجية التالية:

أسلوب
تشاركي

تم إشراك كل من :

المجتمع المدني

مؤسسة المورد الثقافي، ومؤسسة تروس، ومؤسسة رمال، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس الوطني المصري للتنافسية، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية

القطاع الخاص

اتحاد الصناعات المصرية، ومجموعة القلعة للاستثمارات، والجمعية المصرية للاستثمار المباشر، ورؤيا جروب، وشركة ارتفاع الخدمات المتكاملة وتدوير Environmental، و Promark، و Environics، وشركات PWC، و Regal Mining، و Quality International

شركاء التنمية

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتعاون الإنمائي الألماني، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤسسة الصحة العالمية، ومشروع الامم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وكذلك أساتذة من جامعة القاهرة، وجامعة عين شمس، والمركز القومي للبحوث، وجامعة النيل، والجامعة الأمريكية، ومدينة زويل

تم تصميم
الاستراتيجية
وفقاً للمنهجية
التالية:

مقترح استراتيجيات من جهات محلية

- مصر 2017 ... وزارة التخطيط
- الإطار الاستراتيجي لمضاعفة الدخل 2022 ... وزارة التخطيط
- مصر 2030 ... مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- المخطط الاستراتيجي: مصر 2050 ... الهيئة العامة للتخطيط العمراني
- بعض الاستراتيجيات القطاعية (مثال: استراتيجية وزارة التربية والتعليم واستراتيجية وزارة الزراعة)
- وعدد آخر من الرؤى التي أعدها المجتمع المدني (مثال: مؤسسة رمال)

استراتيجيات دولية

ماليزيا، الكويت، الهند، البحرين، تركيا، زامبيا، كينيا، استراليا، الإمارات العربية المتحدة

تحديد خطة
زمنية ومؤشرات
قياس الاداء

- تم تحديد جدول زمني لتحقيق أهداف الاستراتيجية
- تتضمن الاستراتيجية مؤشرات قياس للأهداف الأساسية والفرعية

١ غياب أهداف واضحة متفق عليها يمكن قياسها من خلال مؤشرات أداء

١

٢ غياب إطار عام متكامل للرؤية فتركز على محاور بعينها ومعظمها تتناول المحور الاقتصادي

٢

٣ لا تتطرق إلى المشكلات الحقيقية التي تعوق التنفيذ مثل الأداء الحكومي، استخدام الأراضي، عوامل التنافسية

٣

٤ غياب الحلم والهدف القومي الذي يجمع كافة المصريين ويكون مصدر إلهام لهم

٤

٥ الاستفادة من المجهودات السابقة فنقوم كل منها بالقيام بنفس العمل ولا تتسق أو تستفيد من المتاح

٥

٦ لا تتطرق إلى احتمالات المخاطر التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية ولا تقدم سيناريوهات بديلة على بعد الأمن القومي

٦

المبادرات المحلية
متعددة... وينقصها

التطورات المستقبلية في الساحة العالمية

الفرص والمخاطر

أهمية التعرف على التطورات المتوقع أن تشهدها البيئة الدولية في المستقبل للوقوف على المخاطر/الفرص المحتملة وبالتالي التخطيط السليم في ضوء المتغيرات الدولية

اتجاهات عالمية:

٢٠٣٠ و ٢٠٥٠

تغير أساليب تمويل التنمية بعد 2015

نظام عالمي جديد

تغيير ميزان القوى لصالح الدول الآسيوية

مخاطر محتملة

ظهور لاعبين جدد على الساحة الدولية
(البرازيل - جنوب أفريقيا - روسيا - الهند -



اتجاه الدول النامية إلى إطار
عام جديد للتمويل يتضمن:

سياسات مالية أكثر كفاءة موجهة ومؤسسات قوية

زيادة الإيرادات

كفاءة الإنفاق العام

التضمين المالي والتنمية المالية

الدول النامية

الدول المانحة

اتجاه الدول المانحة إلى جعل المساعدات المالية أكثر
فاعلية من خلال عدم التدخل في وضع السياسات
المختلفة للدول المتلقية للمساعدات، بل يتعين على
تلك الدول إعداد خطط تنموية متكاملة وتنفيذها
ومراقبتها وإعادة تقييمها بالتعاون مع مؤسسات
المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات
الأخرى الرقابية والتي يجب أن يكون لها دور فعال
وملزم في الرقابة.

2

مرحلة إعداد التوجهات الرئيسية
إبريل - ديسمبر 2014

بقوة وعزيمة المصريين وبحلول عام 2030 ستكون مصر الجديدة القائمة على العدالة والتنمية المستدامة، ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، يستثمر عبقرية المكان والانسان ويرقى بجودة الحياة وسعادة المصريين



مصر

الاستثمارية العمرانية

البيئة

العناية الاجتماعية

الثقافة

الصحة

الابتكار والمعرفة
والبحوث العلمي

التعليم

الشفافية وكفاءة
المؤسسات الحكومية

المشاركة

الاقتصاد

محور البيئة

المحور الاجتماعي

المحور الاقتصادي

الامن القومي والسياسة الخارجية

السياسة الداخلية

صياغة الغايات والأهداف الفرعية ومؤشرات القياس



نموذج (الأهداف المنبثقة)

الأهداف محور الاقتصاد

1 استشراف الاتجاه الاقتصادي الوطني

الهدف	الهدف الفرعي	مؤشرات القياس
تعزيز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 30%	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات القياس
4 تيرة نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من 5%	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات القياس
الخط على أسعار الصرف مستقر نسبي (معدل التقلب) بين 3% و 5%	معدل التقلب النسبي	مؤشرات القياس

2 نماذج استشراف مستقبلية

الهدف	الهدف الفرعي	مؤشرات القياس
تحقيق الاقتصاد معدل نمو 7% إلى الترتيب	معدل النمو المحلي	مؤشرات القياس
النمو الاقتصادي	معدل النمو المحلي من الاقتصاد الوطني المنبثقة	مؤشرات القياس

1. الاقتصاد

نموذج (الغاية)

اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتنظيم القيمة المضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومُنْتَج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

المحاور الرئيسية
لإستراتيجية التنمية المستدامة:
رؤية مصر 2030



“ الإقتصاد ”



الإقتصاد

اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادر على تحقيق نمو احتوائي مُستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوّع، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومُنتج، ويصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

أهداف محور الاقتصاد

1 استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي

مؤشرات القياس	الأهداف
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 50%
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 5%
معدل التضخم السنوي	الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين 3% و5%

2 نمو احتوائي مستدام

مؤشرات القياس	الأهداف
معدل النمو الحقيقي	تحقيق الاقتصاد معدل نمو 7% في المتوسط
معدل النمو الحقيقي في الأقاليم الاقتصادية المختلفة	تحقيق نمو متوازن إقليمياً
نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل

أهداف محور الاقتصاد

التنافسية والتنوع

٣

مؤشرات
القياس

الأهداف

مؤشر التنافسية العالمي	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70%
عدد الوظائف التي تم توفيرها في قطاع العمالة عالية المهارات	
مصادر النمو الاقتصادي الحقيقي	زيادة مساهمة الصادرات إلى نحو 25% من معدل النمو

تعظيم القيمة المضافة

٤

مؤشرات
القياس

الأهداف

معدل نمو القيمة المضافة الصناعية	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي
نسبة القيمة المضافة الصناعية للناتج المحلي الإجمالي	يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلي الإجمالي إلى 4%
نسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	

يكون لاعبا فاعلا في الاقتصاد العالمي قادر على التكيف مع المتغيرات العالمية

٥

مؤشرات
القياس

الأهداف

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي
بيئة الاقتصاد الكلي Macroeconomic Environment	مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال بيئة الاقتصاد الكلي
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مصر من أكبر 30 اقتصاد في العالم
القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة	مصر ضمن أكبر 30 دولة في مجال الأسواق المالية
مؤشر ممارسة الأعمال	مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال الإصلاحات الاقتصادية
معدل النمو الاقتصادي	مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال 10 سنوات
مؤشر التنافسية الدولي	
معدل النمو الاقتصادي	مصر ضمن الدول حديثة التصنيع (BRICS) خلال 5 سنوات
مؤشر التنافسية الدولي	

أهداف محور الاقتصاد

توفير فرص عمل لائق ومنتج

٦

مؤشرات القياس	الأهداف
معدل البطالة	خفض معدل البطالة ليصل إلى 5%
معدل الإنتاجية الكلية	مضاعفة معدلات الإنتاجية
معدل إنتاجية العمل	

يصل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع

٧

مؤشرات القياس	الأهداف
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حدود 7.8 ألف دولار سنويا



“ الطاقة ”



الطاقة

قطاع الطاقة قادر على تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة وتعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتجددة) والمساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية، ويتميز بالقدرة على التنبؤ والتأقلم مع المتغيرات المحلية والدولية في مجال الطاقة والابتكار، والريادة في مجالات الطاقة المتجددة

أهداف محور الطاقة

١ تلبية متطلبات التنمية المستدامة من الطاقة

مؤشرات القياس	الأهداف
نسبة الموارد المتوفرة لمُجمل الاحتياجات	تأمين موارد الطاقة
نسبة الموارد المحلية للاستهلاك	زيادة الاعتماد على الموارد المحلية

٢ تعظيم الاستفادة من موارد الطاقة المحلية (تقليدية ومتجددة)

مؤشرات القياس	الأهداف
معدل استهلاك الطاقة لكل وحدة ناتج محلي	خفض كثافة استهلاك الطاقة
نسبة نمو الاستثمار في قطاع الطاقة	زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع في الدخل القومي
نسبة الاستثمار الوطني لإجمالي الاستثمار في قطاع الطاقة	

أهداف محور الطاقة

المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية

٣

مؤشرات
القياس

نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من القطاع للدخل القومي من القطاع

الحد من الأثر البيئي للقطاع

الأهداف



“ الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ”



الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابية والجودة، ويخضع للمساءلة، ويُعطي من رضاء المواطن، بما يدعم تحقيق الأهداف التنموية

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

جهاز إداري كفاء وفعال

الأهداف

مؤشرات القياس

الانتهاء من جمع بيانات خريطة مصر التنموية على نظام معلومات جغرافي في كافة القطاعات بحلول عام 2016	إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن "باقي العاملين المدنيين بالدولة"
الانتهاء من وضع آلية وتطبيقات مشاركة المواطنين في مراقبة تنفيذ المشروعات بحلول عام 2016	
الانتهاء من وتنفيذ آلية مشاركة المحليات والمواطنين في وضع الموازنة بحلول عام 2017	
انخفاض عدد الشكاوى بنسبة 15% سنوياً	
تحقيق خفض سنوي 5% في الباب الثاني	
خفض عجز الموازنة 0.5% سنوياً	
مصر ضمن أفضل 30 دولة في مجال كفاءة المؤسسات	زيادة سنوية 10% في الخدمات المقدمة عن طريق الغير، وزيادة سنوية 20% في استخدام أساليب جديدة
مصر ضمن أفضل 40 دولة في مجال غياب الهدر في الإنفاق الحكومي	
مصر ضمن أقل 20 دولة عالمياً في مؤشر الفساد	

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

الموائمة مع المتغيرات

٢

مؤشرات القياس

درجة مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية
درجة سهولة الحصول على الخدمات الحكومية المرتبطة بممارسة الأعمال

تقويم الأثر التشريعي للقوانين التي تتقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلى تطوير مناخ الأعمال

الأهداف

تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الأساليب التكنولوجية

٣

مؤشرات القياس

نسبة الشيكات والمدفوعات الالكترونية إلى إجمالي الشيكات والمدفوعات
عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً من القنوات الجديدة (الإنترنت - التليفون - مقدمي الخدمة ...)

الوصول إلى 100% شيكات ومدفوعات الكترونية بحلول 2020
زيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة (الإنترنت - التليفون - مقدمي الخدمة ...) لتصبح كافة الخدمات مقدمة الكترونياً في 2020

الأهداف

أهداف محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

وضع نظام رقابي حكومي واضح وشفاف يتم تطبيقه بإنصاف

٤

مؤشرات
القياس

الأهداف

صدور قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات

ارتفاع عدد التقارير الصادرة من الجهات الحكومية والمتاحة للمواطنين بنسبة 25% سنوياً

خلق آلية لتلقي آراء المواطنين على ما تقوم به الحكومة

مصر ضمن أفضل 10 دول في مجال عدم التحيز في قرارات مسؤولي الحكومة

مصر ضمن أفضل 20 دولة في مجال غياب المدفوعات غير الرسمية والرشاوى

تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح
وشفافية وإنصاف

تسهيل عملية النمو الاقتصادي

٥

مؤشرات
القياس

الأهداف

معدل النمو الاقتصادي

رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7% في المتوسط



“التعليم”



التعليم

أن يكون التعليم بجودة عالية متاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل، يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطنن معتز بذاته، ومستتير، ومبدع، ومسؤول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليمياً وعالمياً

تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

مؤشرات القياس

الأهداف

إنشاء المجلس الوطني للتعليم وتفعيله ويتولى مسئولية وضع وتطوير سياسة التعليم في مصر بجميع جوانبه ومراحله في ضوء الرؤية الوطنية للتعليم والأهداف الاستراتيجية للدولة المصرية ومتابعة تنفيذها على أن تكون هيئة ضمان الجودة والاعتماد وأكاديمية المعلم تابعين له	إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به
من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي (WEF)	تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية
من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي	
من أفضل 20 دولة في مؤشر إتاحة التعليم الأساسي	
من أفضل 40 دولة في مؤشر جودة النظام التعليمي	
من أفضل 40 دولة في مؤشر الانتقال للتعليم العالي	
من أفضل 5 دول في مؤشر التعليم أفريقيا (IIAG)	
منظومة وطنية تدعم التعلم مدى الحياة	تعزيز التعلم مدى الحياة
معدل الأمية يصل للصفر الافتراضي (7%)	محو الأمية الهجائية والرقمية
نسبة التسرب من التعليم الأساسي	خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي
الانتهاء من إطار وطني للمؤهلات في مصر قبل نهاية 2015	إنشاء إطار وطني للمؤهلات في مصر

1 تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

مؤشرات
القياس

الأهداف

نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال 4-6 تصل إلى 80%	
وضع إطار عام لمناهج التعليم المبكر وقياسات قومية	
وضع قياسات قومية مهارات للاستعداد للمدرسة	
نسبة الأطفال في سن السادسة يمتلكون مهارات الاستعداد للمدرسة (الوعي الصوتي والصرفي، ومحو الأمية البصرية، والمعرفة بالمفردات والحساب، ومهارات السرد، والوعي بالمادة المطبوعة، والدافعية للكتابة) طبقاً لقياسات قومية لتلك المهارات	
كيان مؤسسي ذات مسؤوليات واضحة مختص بتنفيذ ومتابعة كل ما يتعلق بإدارة وتمكين الأطفال في المرحلة العمرية من 0 إلى 6 من مهارات التعلم المبكر اللازمة للاستعداد للمدرسة	إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال في المرحلة العمرية من 0 إلى 6 من مهارات التعلم المبكر اللازمة للجهوزية/الاستعداد للمدرسة
تضمين كل الأطفال في المرحلة العمرية من 4 إلى 6 سنوات في مرحلة التعليم التمهيدي قبل المدرسي في إطار مؤسسي ومناهج معلنة بحلول عام 2030	
برامج تربوية للفئة العمرية 0-3 بحلول عام 2016	
إعادة صياغة التقويم بنهاية 2015 في إطار مستقل	تطوير نظم التقويم والامتحانات
وجود نظام قبول بالجامعات الحكومية مرتبط باحتياجات سوق العمل بنهاية عام 2016 بحيث لا يعتمد على مكون واحد فقط (الثانوية العامة) ولكن على قدرات الطلاب كما تقيسها اختبارات قطاعية	

تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

مؤشرات
القياس

الأهداف

مناهج متطورة متوافقة مع المناهج المعترف بها دولياً بنهاية 2016	
نسبة الورش المحدثة بالمدارس الفنية تتواكب مع المناهج الجديدة المقترح تطبيقها بنهاية 2018	
مسارات تعليمية واضحة للطلاب خلال فترة الدراسة وما بعدها شاملاً التدريب العملي بالمنشآت الاقتصادية المختلفة بنظام التعليم التبادلي (مشاريع تضعها وزارة التعليم الفني)	
منظومة تسمح بالتحاق طلاب القطاع بالتعليم فوق المتوسط والتعليم العالي في نفس مجالات الدراسة حتى درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراة في مجال الدراسة الفنية المتخصصة	الارتقاء بالتعليم الفني (ما قبل الجامعي)
مؤسسات تدريب (جامعات) مرتبطة بالصناعات الاستراتيجية الهامة لمصر، على أن يكون الالتحاق بها متاحاً للجميع دون التقيّد بمسارات معينة في مرحلة التعليم قبل الجامعي	
نظم معلومات سوق العمل لنشر المعلومات حول المهن لتشجيع الطلاب على الالتحاق بها	
معدل الاستيعاب الصافي 100 %	
نسبة القيد الصافي بالتعليم الأساسي 98%	
نسبة القيد الصافي بالتعليم الثانوي	
	إتاحة التعليم لكل طفل في مصر (متوسط الزيادة السكانية المتوقع 2 مليون طفل في السنة)

1 تعليم عالي الجودة متاحاً للجميع دون تمييز مرتكز على المتعلم الممكن تكنولوجياً وجودة الحياة المدرسية

مؤشرات القياس

الأهداف

جميع مؤسسات التعليم العالي معتمدة مرتين على الأقل قبل حلول عام 2030 من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (محلي وعالمي)	الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي
وجود عشرة جامعات على الأقل في مؤشر أفضل 500 جامعة في العالم	
وجود 40 جامعة مصرية في مؤشر أفضل جامعات أفريقيا بحلول 2018	
وجود 15 جامعات على الأقل في مؤشر أفضل جامعات المنطقة العربية بحلول 2020	
الجامعات المصرية من أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً (2020)	
مقياس وطني لمقارنة طلب الطلاب/ الكثافة المتاحة ومقارنتها بالمؤسسات الحالية ومواجهة الفجوة لوضع استراتيجية للتوسع مع الاعتبار لمتطلبات سوق العمل وإدخال التخصصات الجديدة المطلوبة	
تعزيز والتوسع في البعثات الخارجية للجامعات العالمية ذات التصنيف المرتفع	
أنظمة لتمويل الطلاب وتطبيقها بحيث لا يحرم من مؤهل لا يملك القدرة المالية 2016	
مضاعفة التمويل الحكومي الموجّه للتعليم العالي مرة كل 3 سنوات حتى عام 2023	
نظام يسمح بالمرونة في عدد سنوات التعليم العالي حسب الاحتياج للتخصص 2016	
معدل عدد الطلاب غير المصريين في الجامعات المصرية	تدويل الجامعات المصرية Internationalization
نسبة التبادل بين أساتذة الجامعات والمشرفين على الرسائل الجامعية، وبين البرامج العلمية، وذلك على المستوى الإقليمي والدولي	

٢ تعليم يتميز بإطار نظام مؤسسي، وكفاء، وعادل، ومستدام

مؤشرات
القياس

الأهداف

نسبة المعلمين من حملة المؤهلات الجامعية التربوية	تميز كفاءة المعلمين والقادة التربويين
إنشاء المركز الوطني لإعداد القادة التربويين	
نسبة القادة التربويين الحاصلين على دراسات عليا في الإدارة التعليمية وفروعها	
جميع كليات التربية/ التربية النوعية/ التربية الرياضية/ التربية الفنية/ رياض الأطفال معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم بنهاية عام 2016 وعالمياً بنهاية عام 2020	
برامج إعداد وتدريب المعلمين معتمدة من الأكاديمية المهنية للمعلمين وعلى المعايير العالمية بنهاية عام 2016	
الأكاديمية المهنية للمعلمين معتمدة عالمياً ومستقلة عن وزارة التربية والتعليم بنهاية 2016	إعادة هيكلة الموازنة وتعظيم الصرف على الجوانب النوعية في العملية التعليمية من أجل تحسين المخرجات
نسبة المدارس ذات قدرة إدارة ذاتية وموازنة لكل طالب بنهاية عام 2020	
سياسة وطنية للتطبيق الفعال للتطوير	إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر
سياسة وطنية للإعلام والخطاب التربوي المجتمعي	
نسبة رضا المواطنين عن جودة الخدمات التعليمية	
قانون تعليم وطني شامل بحلول عام 2015	إصلاح البنية التشريعية للمنظومة

تعليم يتميز بإطار نظام مؤسسي، وكفاء، وعادل، ومستدام

٢

مؤشرات
القياس

الأهداف

شراكات مع منظمات عالمية لتطوير مناهج تمي جيل من المواطنين العالميين

مأسسة وطنية لعملية تطوير المناهج وإعداد النصوص

وجود إطار عام لمنهج التنقيف المدني Civic Education

وجود إطار عام لمنهج ريادة الأعمال من الفرقة الأولى وحتى نهاية المرحلة الثانوية

توفر نسبة من المناهج للرؤية المشتركة تلتزم بها جميع المدارس الأجنبية باختلاف أنواعها بنهاية عام 2016 (اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية)

وجود مؤشر وطني مفعّل لتقويم النتائج المستهدفة من المناهج الوطنية بنهاية عام 2018

تميز عالمي في صناعة المناهج
والوسائل التعليمية

تعليم قادر على بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير ومبدع ومسئول وقابل للتعددية ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها

مؤشرات
القياس

الأهداف

نسبة الطلاب المصريين بالصف الرابع الابتدائي يجتازون اختبارات الكفاءة العالمية في اللغة العربية وذلك في جميع المدارس	تمكين الطلاب من المهارات اللغوية
مصر من أفضل خمس دول في اختبارات الكفاءة للغة العربية بنهاية عام 2020	
وثيقة وطنية معلنة متاحة لسياسات تعليم اللغات الأجنبية بمصر (National Foreign Language Policy)	تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات
تبني الإطار الأوروبي المشترك للغات: تعلمها، تدريسها، تقييمها	
وجود مناهج متطورة للرياضيات والعلوم في جميع المدارس بنهاية عام 2018	
مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان (TIMSS) بحلول 2030	
مصر من أفضل 15 دولة في مؤشر امتحان (PISA) بحلول 2030	
مشاركة عشرون طالب على الأقل المسابقات العلمية العالمية بحلول عام 2020	
معدل تطبيق التعليم الذكي في كل مدارس مصر	
وجود مؤشر لجودة البنية التكنولوجية للتعليم	
التوسع في إعداد مدارس STEM	

التعليم يساهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته ومستنير مبدع ومسئول وقابل للتعددية ويحترم الاختلاف وفخور بتاريخ بلاده وشغوف ببناء مستقبلها

مؤشرات القياس

الأهداف

معدل الطلاب والطالبات يتمتعون بالمهارات الحياتية ومهارات القرن الواحد والعشرين وفقاً لمؤشرات وطنية وقياسات يتم تحديدها من قبل المجلس الوطني للتعليم	تمكين الطلاب من المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الواحد والعشرين
تضمين مفاهيم المواطنة في الإطار الوطني للمناهج	تمكين الطلاب من التعليم من أجل المواطنة واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية
تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في الإطار الوطني للمناهج	تمكين الطلاب من التعليم من أجل التنمية المستدامة
مشاركة خمسة عشر طالب رياضي من المدارس في أولمبياد 2028	التميز المدرسي في الرياضة العالمية
مشاركة خمسة عشر طالبة رياضية من المدارس في أولمبياد 2028	
برنامج وطني لرعاية الرياضيين	
التوسّع في إعداد المدارس الرياضية	
جميع المدارس بمعايير خاصة للممارسة الرياضة	



“ الابتكار والمعرفة والبحث العلمي ”



الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا
والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها، ولرفاهة الإنسان،
يتميز بوجود منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا
والابتكار ذات كفاءة عالية وعنصر بشري مبدع، قادرة على تحديد
الأولويات القومية

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

مجتمع معرفي مبدع ومبتكر، منتجاً للعلوم والتكنولوجيا والمعارف الداعمة لقوة الدولة ولنموها وريادتها، ورفاهة الإنسان

1

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة مساهمة القطاعات المعتمدة على البحث والمعرفة في الناتج القومي الإجمالي	زيادة نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي
نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي	زيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال الابتكار	رفع مستوى مصر دولياً في مجال الابتكار
استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة	رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة
مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال عدد براءات الاختراع	زيادة عدد براءات الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً
مؤشرات جودة التعليم (التعليم الأساسي، ونظام التعليم، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)	إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا
عدد البحوث المنشورة	والاستشراف المستقبلي

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

2

مؤشرات القياس

الأهداف

مؤشر جودة المراكز البحثية	مؤسسات بحث علمي ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال جودة مؤسسات البحث العلمي	
مؤشر نسبة البحث والتطوير (R&D) بقطاع الأعمال	ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء
نسبة التمويل المتاحة للمراكز والمؤسسات البحثية المتطورة	
هيكل تنظيمي جديد لمنظومة البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار	إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف
توصيف مفصل لأدوار الكيانات المرتبطة	
الفصل بين الوظائف التخطيطية والتنفيذية والرقابية (التقييم المتابعة)	
مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT Infrastructure)	

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

منظومة مؤسسية وتشريعية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار ذات كفاءة عالية

٣

مؤشرات
القياس

الأهداف

تطوير وإصدار

مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية	قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية
مصر ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في مجال حقوق الملكية الفكرية	
إنشاء مؤسسة تختص بالبحث والتعليم والتأهيل في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار	قوانين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بما في ذلك نقل التكنولوجيا)
إصدار قانون تنظيم الجامعات متضمناً مواداً للتحفيز على البحث العلمي	قانون تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي
زيادة عدد البحوث المنشورة في مجال العلوم والتكنولوجيا والاستشراف المستقبلي	إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستشراف المستقبلي

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

عنصر بشري مبدع

٤

مؤشرات
القياس

الأهداف

مؤشرات جودة التعليم (التعليم الأساسي، ونظام التعليم، والتعليم في مجالات الرياضة والعلوم)	خلق مجتمع واعٍ لقيمة البحث العلمي والإبداع والابتكار في تقدمه واستدامته وقادر على إنتاجها واستخدامه
زيادة نسبة التمويل المخصص للبحث والتطوير	خلق ثقافة العلوم والابتكار في مجتمع الصناعة والأعمال
مؤشر نسبة البحث والتطوير R&D بقطاع الأعمال	بناء مخرج تعليمي قادر على التفكير النقدي والإبداع والابتكار وريادة الأعمال في التعليم العام والفني والجامعي
مؤشرات تقدم الطلبة المصريين في الامتحانات المعنية بقياس التفكير النقدي والقدرة على الابتكار	كفاءة عالية للعاملين بالكيانات والمؤسسات داخل منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار
مؤشر نسبة العمالة المعتمدة على المعرفة	

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

عنصر بشري مبدع

٤

مؤشرات
القياس

الأهداف

مؤشر جذب المواهب والقدرات المبدعة	رفع قدرة مصر في الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة وتحسين مناخ العلوم والابتكار لجذبهم
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة	
مصر ضمن أفضل 40 دولة عالمياً في مجال جذب المواهب والقدرات المبدعة	
مؤشر وفرة العلماء والمهندسين	العمل على وفرة العلماء والمهندسين المصريين ليس فقط من حيث العدد ولكن الكفاءة والجودة أيضاً

أهداف محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

تحديد الأولويات القومية

٥

مؤشرات
القياس

الأهداف

إصدار وثيقة للأولويات القومية (National Priorities Document)
وإتاحتها لكل وزارات الدولة والمراكز البحثية وللشعب

تحديد الاحتياجات القومية متضمنة الفرص والمجالات
التي تحقق ميزة تنافسية عالمية والتقنيات المرتبطة بها

تحديد الفرص القومية ومنها المجالات التي تحقق ميزة
تنافسية عالمية والتقنيات المرتبطة بها

إصدار استراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وإتاحتها لكل وزارات
الدولة والمراكز البحثية وللشعب

ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية
القومية



“ الصحة ”



الصحة

أن يتمتع كل المصريين (بالحق في الصحة) بحياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز وقادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية عربياً وأفريقياً

تحقيق نتائج صحية أفضل وأكثر إنصافاً من أجل زيادة الرفاهية ودفع التنمية الاقتصادية

1

مؤشرات
القياس

الأهداف

متوسط العمر المتوقع عند الولادة	تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية (حتى سن التاسعة والسبعون)
معدل وفيات حديثي الولادة	خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة 50%
معدل وفيات الرضع	
معدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات	خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 60%
معدل وفيات الأمهات	
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	خفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية إلى النصف
الوفيات المبكرة من الأمراض غير السارية	
الوفيات تحت سن خمس سنوات	
وفيات الأمهات	أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادي
أثر زيادة متوسط العمر المتوقع على نمو إجمالي الناتج المحلي	
نسبة السكان الذين يستخدمون مياه شرب آمنة	
التقزم والهزال بين الأطفال أقل من خمس سنوات	إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر

تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسنى لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية

مؤشرات القياس

الأهداف

- خفض نسبة الإنفاق الشخصي المباشر من إجمالي الإنفاق الصحي إلى 24%

خفض العبء المالي الناتج عن الإنفاق الشخصي المباشر على الخدمات الصحية

- نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر بسبب الإنفاق الشخصي المباشر على الصحة إلى الصفر

- عدد الوحدات الصحية إلى كل 10 آلاف نسمة

- عدد المستشفيات العامة إلى كل 100 ألف نسمة

- عدد الأسرة لكل 100 ألف نسمة، خدمات الصحة الوقائية لكل 10 ألف نسمة

تحقيق وصول منصف إلى كافة المواطنين إلى 80% التدخلات الصحية اللازمة لهم

- عدد الاطباء وعدد الممرضات الى السكان وغيرها من المعايير المعتمدة عالمياً

- خفض زمن الانتظار بالنسبة لبعض العمليات الهامة مثل القلب او السرطانات وغيرها

- النسبة المئوية للمنشآت الصحية المتوفر بمخازنها الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الأساسية المنفذة للحياة في يوم الزيارة (ومتوسط توافرها)

ضمان توافر الأدوية الأساسية و المستلزمات و التجهيزات الطبية

تحقيق التغطية الصحية الشاملة حتى يتسنى لجميع المصريين الحصول على ما يلزمهم من الخدمات الصحية الآمنة ذات الجودة عند الحاجة ودون معاناة مالية لدفع تكاليف هذه الخدمات الصحية

مؤشرات القياس

الأهداف

التغطية الفعالة بخدمات التأمين الصحي الرسمي و مستوى التدرج في المساهمات المباشرة (مثل الاشتراكات) وغير المباشرة (مثل الضرائب) تمويل الصحة	تغطية جميع المصريين بآليات تأمين صحي رسمية والتأمين الصحي الخاص تتضمن الخدمات اللازمة مع ضمان الإنصاف والتدرج في تمويل الرعاية الصحية
اعتماد سياسة التعاقد القومية وتنفيذها	الدخول في شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلي، بما في ذلك التعاقد على الخدمات والتتقيف الصحي للمواطنين
توزيع العاملين في مجال الصحة	تحسين توظيف وتطوير وتدريب واستبقاء القوى العاملة في مجال الصحة والأطر التنظيمية الحاكمة لها
عدد العاملين في مجال الصحة المدربين تدريباً كافياً	

الأهداف

إعادة توجيه التمويل إلى التدخلات عالية المردود والأقل تكلفة

حزمة خدمات صحية عامة مع التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية (تعزيز الصحة والوقاية والعلاج)

استخدام تقييم تكنولوجيا الصحة كأداة قياسية لإدخال واستخدام الأجهزة والأدوية والتدخلات

التطبيق الفعال لتقييم التكنولوجيا الصحية

تطوير آليات الدفع لمقدمي الخدمة من أجل تعزيز الكفاءة والإنتاجية

آليات ذات كفاءة للدفع لمقدمي الخدمة مثل الدفع على الفرد (الرأس) والدفع بنظام المجموعات المرتبطة بالتشخيصات

الوصول بالإنفاق الحكومي على الصحة إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي

الإنفاق الصحي الحكومي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي

مؤشرات القياس

مؤشرات القياس	الأهداف
قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة	خفض انتشار التهاب الكبد ب إلى أقل من 1% بين الأطفال حديثي الولادة
قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة	خفض انتشار التهاب الكبد سي إلى 1% من السكان
الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و70 سنة	خفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة
معدل انتشار ارتفاع ضغط الدم	خفض ارتفاع ضغط الدم بنسبة 25%

الأهداف

خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة وأكثر إلى أقل من 20%

استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة وأكثر

القضاء على ظاهرة الادمان

نسبة حالات الادمان بين بعض الفئات العمرية والوظيفية (الشباب - السائقين - ...)

نسبة حالات الادمان المكتشفة والتي تم علاجها

تعزيز آليات الترصد والتأهب للأوبئة والأمراض السارية الحالية والمستجدة، والاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية

المؤشرات المذكورة في إطار تقييم القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية، وخاصة نسبة سمات القدرات الثلاث عشر الأساسية التي تم تحقيقها

مؤشرات القياس

الأهداف

مؤشرات القياس

وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية واضحة لترشيد استخدام المضادات الحيوية وحالات جديدة من مرض السل المقاوم للأدوية المتعددة	الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقاومة للمضادات الحيوية والمخاطرة المسببة لها
نسبة النساء المتزوجات في سن الإنجاب المتلقين لاحتياجاتهن من خدمات حديثة لتنظيم الأسرة	ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة
رعاية الأطفال حديثي الولادة (أكثر من 4 زيارات). الرعاية بعد الولادة للأمهات والأطفال	التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة
نسبة حالات السل الجديدة والمنتكسة التي تم اكتشافها في سنة معينة	زيادة معدل اكتشاف حالات السل الجديدة والمنتكسة إلى أكثر من 80%

الأهداف

مؤشرات القياس

معدلات إصابات ووفيات حوادث الطرق	خفض الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف
زيادة نقاط الإسعاف (عدد نقاط الإسعاف الى السكان)	
زيادة سيارات الإسعاف وخدمات الإسعاف الطائر ...	
انتشار البلهارسيا وداء الخيوطيات	القضاء على الأمراض الاستوائية (المناطق الحارة) المهملة الرئيسية
التغطية بالعلاج الكيميائي الوقائي من مرض البلهارسيا وداء الخيوطيات	
معدلات التغطية بالتطعيمات	ضمان التغطية بنسبة 100% لكل تطعيم في الجدول القومي وتوسيع نطاق جدول التطعيمات القومي
عدد حالات شلل الأطفال في مصر وعدد حالات شلل الأطفال المكتشفة من العينات البيئية	الحفاظ على مصر خالية من مرض شلل الأطفال

الأهداف

مؤشرات القياس

وجود هيئة مستقلة للاعتماد (لاتتبع لوزارة الصحة والسكان) نسبة المنشآت الصحية الحاصلة علي الاعتماد	اشتراط الاعتماد كشرط للتعاقد مع المنشآت الصحية لتقديم الخدمات الصحية للمواطنين
نسبة وفيات الأمهات في المنشآت الصحية (لكل 100.000) ولادة تمت في المنشآت الصحية	خفض نسبة وفيات الأمهات في المنشآت الصحية بنسبة 50%
نسبة العمليات الجراحية التي ينتج عنها عدوى للجروح الجراحية بعد الجراحة	خفض عدوى جروح العمليات بنسبة 50%
نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات	خفض نسبة العدوى المكتسبة من المستشفيات بنسبة 50%

مؤشرات القياس	الأهداف
نسبة المضاعفات التي تحدث لحالات الإجهاض في المنشآت الصحية	خفض مضاعفات الإجهاض في المنشآت الصحية بنسبة 50%
نسبة حالات وفيات الأمهات التي يتم إجراء مراجعة فنية لها	مراجعة جميع حالات وفيات الأمهات
نسبة نجاح علاج حالات الدرن	رفع نسبة نجاح علاج حالات الدرن إلى 100%
تطبيق سياسة قومية للتخلص من النفايات الطبية	التخلص الآمن من النفايات الطبية
نسبة النفايات الطبية التي يتم التخلص منها بشكل آمن	
نسبة المستشفيات أو الوحدات أو العيادات التي تستخدم أساليب آمنة للتخلص من النفايات الطبية	

تحسين حوكمة القطاع الصحي بما يضمن إدارة للقطاع الصحي بفعالية ومسئولية وشفافية على جميع المستويات

مؤشرات القياس

الأهداف

هيكل تنظيمي وتبعية وآليات عمل للمجلس الأعلى للصحة تمكنه من القيام بدوره في تحديد السياسة الصحية الوطنية والتنسيق الشامل بين القطاع الصحي وغيره من القطاعات الأخرى المعنية من داخل القطاع الصحي وخارجها اجتماع المجلس الأعلى للصحة على الأقل 4 مرات سنويا

إحياء دور المجلس الأعلى للصحة للتعامل مع الحوكمة والتخطيط والتفتت وتعدد الجهات الفاعلة في القطاع الصحي.

خطط استراتيجية وتنفيذية للقطاع الصحي

وضع السياسات والاستراتيجيات الصحية والخطط التنفيذية قصيرة ومتوسطة الأمد بشكل روتيني وبمشاركة مختلف الجهات المعنية من الحكومة وخارجها ، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني

نسبة المنشآت والإدارات الصحية التي تقدم المؤشرات المطلوبة بجودة عالية وفي المواعيد المحددة له

تطوير نظام المعلومات الصحية ونظم التقييم والمتابعة، وإنشاء خريطة صحية قومية للمراضة والخدمات الصحية واستخدام تطبيقات العلاج عن بعد Telemedicine

دقة تسجيل المواليد والوفيات وأسباب الوفاة في تقارير التسجيل الحيوي

مقدار وحصص تمويل البحوث الصحية

زيادة دعم وتمويل البحوث الصحية



“الثقافة”



الثقافة

بناء منظومة قيم ثقافية إيجابية في المجتمع المصري تحترم التنوع والاختلاف، وتمكين الإنسان المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر، وإدراك تاريخه وتراثه الحضاري المصري، وإكسابه القدرة على الاختيار الحر، وأن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً.

<ul style="list-style-type: none"> • وجود حوار وطنى شامل حول قيم الديمقراطية والمواطنة والعدل والتسامح واحترام الاختلاف واحترام حرية التعبير والاعتقاد بالإضافة إلى قيم احترام العلم والتفكير النقدي والمسئولية الاجتماعية. • وجود منظومة ثقافية قومية تعمل بمقتضى القيم الايجابية المحورية ، ويجرى العمل بها في الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشأن الثقافي العام . • ارتفاع متواصل لنسبة السكان المؤيدين للتوجهات القيمية الايجابية سنويا من واقع الإحصاءات الرسمية . 	<ul style="list-style-type: none"> • بناء توافق مجتمعي حول منظومة القيم المحورية الإيجابية في المجتمع المصري
<ul style="list-style-type: none"> • وجود سياسة ثقافية تعكس منظومة القيم الثقافية التي تؤكد على احترام التنوع والاختلاف، وتشارك في صياغتها المؤسسات الثقافية التابعة للدولة والمؤسسات الثقافية المستقلة والكيانات الممثلة لأطراف الصناعات الثقافية (غرف الصناعة والاتحادات والنقابات... الخ) . • وجود موائيق مشتركة للقيم المحورية الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني يشارك في صياغتها والعمل بها كافة العاملين والمشاركين وقادة تلك المؤسسات. • تعديلات هيكلية على الأبنية الموسسية ونظم العمل بما يتماشى مع القيم المحورية الإيجابية . • ارتفاع متصاعد لنسب السكان الذين يرون أن مؤسسات الدولة والمجتمع قد تغيرت وأنها تتجه بقوة الى العمل بمقتضى القيم الايجابية المحورية . 	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع
<ul style="list-style-type: none"> • وجود سياسة ثقافية للخطاب الديني، تعكس منظومة القيم الثقافية التي تؤكد على احترام التنوع والاختلاف، وتشارك في صياغتها المؤسسات الثقافية والدينية . • وجود موائيق مشتركة للقيم المحورية الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المعنية بشئون الدعوة يشارك في صياغتها والعمل بها كافة العاملين والمشاركين وقادة تلك المؤسسات. • ارتفاع نسب الدعوة المعتدلين والوسطيين. • ارتفاع متواصل سنويا لنسب السكان الذين يرون أن المحتوى القيمي للخطاب الديني السائد في المجتمع قد تغير نحو العمل بمقتضى القيم الايجابية المحورية. 	<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل منظومة القيم الإيجابية فى الخطاب الدينى

- ارتفاع نسب السكان المشاركين في الأحداث والفعاليات الثقافية.
- ارتفاع نسب السكان المستفيدين من الخدمات الثقافية في المناطق العشوائية والريفية والحدودية.
- قلة معدلات السكان غير القادرين على الوصول الى الخدمات الثقافية أو الذين يعانون من عوائق في الوصول إليها.
- توافق تصميم وتجهيز كافة المواقع الثقافية مع متطلبات إتاحة فرص الأطفال والمعاقين وكبار السن والمرضى للوصول إليها والاستفادة بأنشطتها.
- إدراج المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية ضمن محفزات تخفيف العقوبة على المسجونين
- تناسب عدد السكان مع عدد المواقع الثقافية في كافة محافظات مصر .
- تناسب قدرة المؤسسات الثقافية على تلبية الاحتياجات الثقافية للسكان في كافة المناطق .
- تزايد إصدارات الكتب المنشورة، وزيادة عدد النسخ في كل طبعة، وتزايد نسب التوزيع لتصل إلى المعدلات العالمية .
- تزايد عدد المكتبات العامة ونوادي المعلومات بالمدن والقرى والأحياء، بحيث يتوافر بحلول عام 2030 مكتبة عامة ونادي معلومات واحد على الأقل بكل قرية مصرية، وكل حي في المدن المصرية .
- وجود تمثيل واضح للتنوع الثقافي في كافة الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية .
- تزايد حجم الاهتمام بالتنوع الثقافي داخل الوطن والعناية بالتقافات الفرعية (النوبة – سيناء – سيوة) والتعامل مع هذا التنوع باعتباره عنصر إثراء وقوة للتنقافة المصرية، تضيف إليها ولا تنتقص منها.
- تزايد نسبة السكان المؤمنين بأن التنوع الثقافي حق مشروع.

إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز

- تزايد الاعتماد على المصادر المفتوحة على الإنترنت ، والتي توفر المحتوى الثقافي والمعرفي والعلمي بجودة عالية للجميع للمشاركة فيها بلا أي قيود مادية .
- تزايد الاعتماد على المستودعات الرقمية للمحتوى الثقافي والمعرفي والعلمي والتي يشارك في إنتاجها جمهور واسع من المثقفين والمبدعين والمفكرين والعلماء.
- تزايد عمليات رقمنة المنتجات الثقافية والفنية والمعرفية لسهولة الوصول إليها عن طريق الإنترنت .
- تزايد حجم النشر الرقمي من الكتب والفعاليات الثقافية والفنية .
- تزايد حجم المستفيدين والمشاركين في المحتوى الرقمي للمنتجات الثقافية والفنية سنويا بما يصل الى 80% من السكان بحلول 2030.
- انخفاض حجم الفجوة الرقمية لدى السكان سنويا بما يقترب من المعدلات العالمية الجيدة
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات والعمل بمقتضاه .
- تزايد نسبة السكان المؤمنين بحق الحصول على المعرفة وحرية تداولها سنويا .
- تزايد نسبة السكان المؤيدين لفاعلية الخدمات الثقافية في ضمان حرية الوصول الى المعرفة

تمكين كافة الفئات الاجتماعية من
الحق في الوصول إلى المعرفة
و ضمان حرية تداولها

مؤشرات القياس

- اكتشاف موهوبين ونابعين من الأطفال والشباب بمعدل لا يقل عن 3% سنويا من مجموع الاطفال والشباب في كل أنحاء الجمهورية وفي كافة مجالات الموهبة .
- تزايد عدد مراكز التميز التي تستوعب كافة الموهوبين والنابعين في كافة المجالات الثقافية والفكرية والفنية ، بواقع 60 مركز سنويا في كافة أنحاء الجمهورية .
- تخصيص 1% من الموازنة العامة سنويا لاكتشاف ورعاية الموهوبين والنابعين، تزيد تدريجيا لتصل إلى % 3 من الموازنة بحلول عام 2020
- زيادة أعداد الجوائز الموجهة لتشجيع الإبداع سنوياً .
- وجود تشريعات تيسر الآليات الفعالة لاكتشاف ورعاية الموهوبين بما في ذلك برامج الإثراء والتسريع في الثقافة والتعليم بما يحول دون إساءة استخدامها.
- تزايد نسبة تقدير غالبية السكان في المجتمع للمواهب وضرورة اكتشافها ورعايتها باعتبارها ثروة قومية .

الأهداف

اكتشاف ورعاية الموهوبين والنابعين في كافة المجالات الثقافية والعلمية والفكرية والفنية

- تزايد حجم الانتاج المعرفي المترجم الى اللغة العربية والعكس بواقع ألف كتاب كل عام .
- تزايد عدد السكان المؤيدين بفاعلية الخدمات الثقافية في الانفتاح على العالم والثقافات الأخرى .
- تزايد عدد الاصدارات والفعاليات والانشطة المعززة للانفتاح على الثقافات العالمية، والتفاعل معها وإشاعة ثقافة التسامح وتقبل الآخر، والاحتكاك المباشر بتيارات الفكر والثقافة والإبداع في العالم.
- تزايد صور ومعدلات التواصل الثقافي بين مصر ودول العالم من خلال قطاع العلاقات الثقافية الخارجية التابع لوزارة الثقافة، في خدمة السياسة الخارجية للدولة وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية.
- وجود مجموعة من البرامج الثقافية الموجهة لمناطق بعينها من العالم يختلف المحتوى فيها وفقاً للإقليم الذي توجه إليه الرسالة الثقافية، مثل التركيز على: العالم العربي – القارة الأفريقية – دول الكومنولث السوفيتي السابق – المنطقة الأورو متوسطية – الجاليات المصرية في الخارج.
- زيادة حجم تمثيل مصر في المؤتمرات والمسابقات والمهرجانات الدولية والإقليمية، وتنظيم مصر لمؤتمرات ومهرجانات ثقافية عربية وإقليمية ودولية في مختلف المجالات، بما يتيح تحقيق التفاعل مع ثقافات العالم ومتلقيه ومبدعيه.
- تنشيط الاتفاقيات الثقافية الثنائية مع دول العالم، وإشراك القطاع الأهلي في الاستفادة منها.
- التوقيع على الاتفاقيات الثقافية الإقليمية والدولية والتصديق على الاتفاقيات التي لم يتم التصديق عليها.
- تزايد حجم الأنشطة الثقافية الدولية التي يمكن أن تقدم صورة جيدة لمصر في العالم الخارجي، وتسهم في دعم السياسة الخارجية المصرية والسياحة الثقافية لمصر.
- زيادة عدد المدن الثقافية داخل مصر في مختلف مجالات الآداب والفنون بالمحافظات، وربطها بالمنتدى العالمي للمدن الثقافية.

الأهداف

إدماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة

- وجود برامج فعالة في التعليم الرسمي وغير الرسمي وفي الخطاب الإعلامي بصفة عامة لتعليم التراث الثقافي على نطاق واسع .
- استكمال جهود جمع التراث الشعبي المصري من مختلف محافظات مصر، وإنشاء الأرشيف القومي للفلكلور (التراث الثقافي المادي واللامادي) .
- إقامة مؤسسات لجمع التراث وحفظه، بما في ذلك أعمال الصيانة والترميم .
- زيادة عدد المناطق والمنشآت الأثرية الخاضعة للترميم سنويا.
- إضافة مواقع جديدة مسجلة ضمن التراث العالمي .
- صدور تشريعات قانونية داعمة لحماية التراث والاهتمام به .
- تزايد البحوث والدراسات في التراث الثقافي المصري واستجلاء جوانبه، للاستفادة من هذه الجوانب في المساهمة في نشر القيم الثقافية التي تؤدي إلى ترسيخ الانتماء لأمة ضاربة بجذورها في عمق التاريخ.

مؤشرات القياس

الأهداف

بناء آليات لتعزيز حرية التفكير
والاعتقاد والإبداع

- وجود تشريعات تحمي حرية الإبداع ولا تسمح بتجريم أي تجارب إبداعية .
- انتهاء ظاهرة قضايا الحسبة السياسية والدينية ضد الباحثين والمبدعين والكتاب.
- تطبيق قوانين الملكية الفكرية ، وملاحقة عمليات السطو على تلك الحقوق في الداخل والخارج .
- تزايد معدل الإصدارات والعروض الفنية التي تحمل رؤى مختلفة عن وجهة نظر المؤسسات الثقافية الرسمية تأكيدا لمبدأ حرية الرأي .
- تزايد نسبة احترام غالبية المجتمع لحرية الاعتقاد و الفكر والإبداع.
- زيادة نسب اتجاهات السكان الإيجابية نحو احترام المجتمع وسماحه للحرية في الاعتقاد و التفكير والتعبير .
- ارتفاع معدلات ونسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة .
- تراجع معدل قضايا الاعتداء على حرية المبدعين .

مؤشرات القياس

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

- زيادة عدد المهوبين والنابعين ورعايتهم سنويا في مجالات المواهب الأكاديمية التي تساهم في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري بما يقدر بنحو 30 ألف مهوب سنويا في مختلف المحافظات.
- الترويج لقضايا النوع الاجتماعي الثقافية وتقديم رسالة ثقافية تعلي من قيمة المرأة ودورها في بناء المجتمع وفي تحقيق التنمية الشاملة.
- زيادة معدلات المشاركة الثقافية لدى الأطفال والنشء والشباب سنويا.
- زيادة معدلات المشاركة الثقافية للمرأة و كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة سنويا ، والعمل على دمجهم في أنشطة المجتمع الثقافية .
- وجود الية لإدماج الوعي البيئي والدعوة للاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية عبر كافة الأنشطة والفعاليات الثقافية الفنية.
- وجود برامج وأنشطة ثقافية فعالة للتوعية بالمشكلة السكانية والعلاقة بين السكان والموارد .
- تصاعد نسبة الوعي بضرورة تقريب الفجوة النوعية لدى السكان سنويا خاصة في المناطق الريفية.
- وجود برامج ثقافية مرتبطة بمكافحة الأمية قادرة على الحد من الأمية.
- انخفاض نسب الأميين سنويا عبر البرامج الثقافية الموجهة لمكافحة الأمية.
- وجود منظومة جديدة للتنمية في الصناعات التراثية والحرف التقليدية والحفاظ عليها باعتبارها جزءاً من التراث الثقافي، وفي نفس الوقت مجالاً للتشغيل ومورداً اقتصادياً مهماً.
- زيادة مساهمة الصناعات الثقافية في الناتج المحلي سنويا.
- زيادة عدد العاملين المدربين والمؤهلين للعمل في الصناعات الثقافية والتراثية والحرف التقليدية سنويا .

مؤشرات القياس

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

- زيادة فرص التدريب الحرفي وتنمية المهارات للشباب في مجال الصناعات التقليدية والتراثية، بواقع ألف شاب وفتاة كل عام للعمل في مجال الصناعات التراثية. (خلال 15 سنة) ، بما يضمن الحفاظ على هذه الصناعات وعدم اندثارها من ناحية، وخلق فرص العمل والاستثمار في المشروعات الصغيرة أمام الشباب من ناحية أخرى.
- وجود منح وحوافز لتشجيع تصدير المنتجات التراثية.
- دعم الصناعات الثقافية بحزمة من التشريعات المعززة للنهوض بها ، انطلاقاً من القناعة بأن الصناعات الثقافية تشكل ميزة تنافسية أساسية لمصر، كما يمكن أن تشكل قيمة مضافة للاقتصاد المصري، خاصة صناعة السينما وصناعة الكتاب والنشر وصناعة الموسيقى والغناء.
- إنشاء اتحاد للحرف التراثية يجمع المشتغلين بهذه الحرف والصناعات.
- زيادة نسبة الصادرات من منتجات الصناعات الثقافية، بمعدل 20% سنوياً.
- زيادة عدد دور العرض السينمائي لتتناسب مع عدد السكان، دار عرض لكل 10 آلاف.
- زيادة عدد الأفلام المنتجة بنسبة 50% سنوياً.

مؤشرات القياس

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

- وجود آليات فعالة للشراكة مع المجتمع المدني في الشأن الثقافي العام.
- زيادة المنح التي تخصصها وزارة الثقافة لتشجيع ودعم المبادرات الثقافية الشبابية وتجارب العمل الثقافي الابتكارية التي يقوم بها المجتمع المدني في مصر بما يتيح الفرصة لبناء ثقافة مدنية قادرة على استيعاب التنوع الثقافي في الماضي والحاضر والانفتاح على الثقافات الأخرى في إطار ثقافة الدولة المدنية الحديثة والديمقراطية.
- إتاحة فرص استخدام المواقع الثقافية الحكومية للأنشطة الثقافية للجماعات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.
- تخصيص نسبة من الموازنة العامة للدولة سنويا من خارج موازنة وزاراتي الثقافة والآثار لدعم القطاع الأهلي والمستقل في مجال الثقافة تصل إلى 1% من الإنفاق العام تدريجياً خلال خمس سنوات 2015 – 2020.
- وجود آلية واضحة وشفافة لتقديم الدعم الحكومي سنويا للمؤسسات الأهلية والمستقلة العاملة في مجال الثقافة.
- زيادة دعم الدولة للمهرجانات الفنية والمؤتمرات الثقافية التي ينظمها المجتمع المدني سنويا ، وتبني وزارة الثقافة لعدد من المسابقات والمهرجانات والمؤتمرات الثقافية بشكل دوري منتظم.
- وجود آلية فعالة لتطوير أداء العاملين في العمل الثقافي الحكومي بما يساهم في تطبيق القانون وقواعد الشفافية والمحاسبة في العمل الثقافي، وإعداد كوادر مدربة في العمل الثقافي تستجيب لاحتياجات العصر وتخاطب الجماهير بمختلف تنوعاتها.
- تعديل التشريعات المنظمة للعمل الثقافي بما يساهم في تطوير العمل الثقافي (من امثلة ذلك القوانين والقرارات المنشئة لهيئات وزارة الثقافة وقطاعاتها ومراكزها المختلفة، ووزارة الدولة للآثار ،وقوانين إنشاء النقابات الفنية واتحاد الكتاب والقوانين التي سنت من أجل تحقيق أهداف الحفاظ على التراث القومي، والتشريعات التي تنظم عمليات حماية حقوق الملكية الفكرية، والقوانين المنظمة لعمليات الرقابة على الإنتاج الثقافي، وقوانين الضرائب والجمارك، والقوانين التي تنظم عمل الجمعيات الأهلية التي تعمل في المجال الثقافي، وقوانين الترخيص للمنشآت الثقافية، وقوانين الترخيص للمؤسسات الثقافية)

إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية

- إعادة هيكلة وزارة الثقافة ووزارة الدولة للآثار لتكونا وزارة واحدة للثقافة والتراث تتبعها كيانات مرنة قابلة للتطور ومواكبة المتغيرات، يعمل بها العدد المناسب للاحتياجات الفعلية للعمل. (تدريجياً خلال خمس سنوات)
- تشكيل مجالس إدارة ومجالس أمناء لقطاعات الوزارة وهيئاتها ولليوت والمراكز الفنية والمتاحف والمكتبات من الخبراء والمهتمين بمجال عمل هذه المؤسسات من غير العاملين بالوزارة.
- إدارة الفرق الفنية التابعة للوزارة من خلال مكاتب فنية من الفنانين والفنيين العاملين في هذه الفرق.
- تحويل المجلس الأعلى للثقافة إلى كيان مستقل يتولى مهمة تقويم السياسات الثقافية والحكم على أدائها وتوجيه هذا الأداء.
- وجود أساليب جديدة لممارسة العمل الثقافي قليل التكلفة وعالي القيمة والمحتوى مثل استخدام الساحات والحدائق العامة كمواقع للنشاط الثقافي.
- وجود آليات فعالة للتنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية بالشأن الثقافي العام للتوظيف الجيد للموارد الثقافية والاستفادة بالمنشآت التابعة لها في تنظيم أنشطة ثقافية وفنية.

مؤشرات القياس

أن تكون العناصر الإيجابية في الثقافة مصدر قوة لتحقيق التنمية، وقيمة مُضافة للاقتصاد القومي، وأساساً لقوة مصر الناعمة إقليمياً وعالمياً

الأهداف

بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة
عن الواقع الثقافي المصري الراهن

- وجود بنية تكنولوجية جديدة للمعلومات ووجود كوادر مدربة لإنتاج وإتاحة المعلومات الثقافية داخل وزارة الثقافة بما يساهم في بناء قواعد جيدة للبيانات الدقيقة وإتاحتها في صورة تقارير دورية عن النشاط الثقافي والفني.
- بناء مؤشرات ثقافية شاملة وموحدة على المستوى القومي
- وجود آلية مستدامة لربط المعلومات بمؤشرات لقياس الأداء وقياس مدى تحقيق أهداف استراتيجية التطوير بالمنظومة الثقافية، ومن شأن ذلك أن يساهم في ديناميكية عملية التطوير وترشيد عمليات صناعة القرار داخل كافة مؤسسات وزارة الثقافة.
- صدور مؤشر سنوي للحرية الثقافية (يعكس مدى احترام المجتمع وسماحه للحرية في الاعتقاد و التفكير والتعبير).
- صدور مؤشر سنوي للتمكين الإبداعي (يعكس بيانات واضحة عن معدلات ونسب تشجيع المجتمع للجميع للتعبير بطريقة مبتكرة)
- اعتماد الإحصاءات الرسمية على المؤشرات الثقافية الموحدة والمتوافقة مع المؤشرات الثقافية العالمية.
- وجود قاعدة بيانات قابلة للتحديث المستمر تضم المبدعين في كل المجالات الثقافية والفنية .
- إصدار تقرير سنوي عن الحالة الثقافية يشمل الخدمات والصناعات الثقافية وأوضاع العمل الثقافي بصفة عامة.

مؤشرات القياس



”العدالة الاجتماعية“



العدالة الاجتماعية

مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويتيح فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات، وتوفير آليات الحماية من مخاطر الحياة المتوقعة وغير المتوقعة، ويقوم بالتوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

أهداف العدالة الاجتماعية

١ المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

مؤشرات القياس	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر عدم المساواة بين الجنسين	الأهداف
	مصر من أفضل 30 دولة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية	مصر من أفضل 20 دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين خلال الفترة من 2015 - 2030	

٢ أعلى درجة من الاندماج المجتمعي

مؤشرات القياس	مؤشر السعادة	الأهداف
	مصر من أكبر 30 دولة على مستوى سعادة المواطنين	

٣ كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون

مؤشرات القياس	زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق	زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت	الأهداف
	نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق	زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت	
	نسبة النساء الذين لديهم عمل دائم في قطاع العمل الرسمي	زيادة نسبة النساء الذين لديهم عمل دائم في قطاع العمل الرسمي بنحو 30%	
	نسبة النساء الذين لديهم عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي	نسبة النساء الذين لديهم عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي	
	نسبة انخفاض معدلات عمالة الأطفال	القضاء على عمالة الأطفال	
	نسب الالتحاق بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية وفقا لشرائح الدخل	انخفاض معدلات الزواج المبكر، وزواج الأطفال	
	نسب انخفاض معدلات البنات أقل من 18 عاماً اللاتي يضعن طفلهن الأول		

أهداف العدالة الاجتماعية

٤ إتاحة فرص الحراك المجتمعي المبني على القدرات

٤

مؤشرات القياس

الأهداف

مؤشر التنافسية	مصر ضمن أفضل 50 دولة في مجال كفاءة سوق العمل
	زيادة معدلات التوظيف في قطاع العمل الرسمي

٥ مساندة شرائح المجتمع المهمشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية

٥

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية / ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم	زيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية / ذكية/ حاصلة على شهادة جودة التعليم
نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مقنن)	زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الحكومية الذين يجيدون استخدام الحاسوب (بناء على اختبار مقنن)
- نسبة طلاب المدارس الحاصلة على شهادة جودة التعليم بالمناطق الفقيرة - نسبة التحاق طلاب المناطق الفقيرة بالتخصصات عالية المردود في التعليم الجامعي	تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة
- نسبة الذين يحصلون على دعم غذائي ما بين أفقر 20% - نسبة الأسر التي تعيش في بيئة آمنة ما بين أفقر 20%	توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع
نسبة الذين لديهم تأمين صحي ما بين المصابين بأمراض معضلة	توفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية
نسبة ذوى الاحتياجات الخاصة الحاصلين على عمل	حماية ذوى الاحتياجات الخاصة
تقلص الفجوة بحوالي 50%	القضاء على الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل



“ البيئة ”



البيئة

تحسّن مستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة والحد من تأثير التغير المناخي بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية، تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي والعنصر البيئي قادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي

عالي

أهداف محور البيئة

إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها

1

الأهداف

مؤشرات القياس

التحول نحو البدائل الأقل تلوثاً للبيئة	وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)
الارتفاع بإنتاجية المياه مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي من 2.23 دولار للمتر المكعب بنسبة 5% في السنة	
تحسين مؤشر ميل كروفيت (Maple Croft Global Risk Analytics) للأمن المائي من 1.2 إلى مستوى أفضل دولة عربية (المغرب 3.0)	خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية
الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء (تركيز ملوثات/الحد الوطني المسموح به للملوثات 100) أقل من 100% أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية	
خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي بنسبة 15% في عشر سنوات أسوة بالانخفاض المحقق في الاتحاد الأوروبي	القدرة على تبوؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة
<ul style="list-style-type: none"> - تفعيل سياسة سكانية متكاملة - مؤشر استدامة المجتمع Sustainable Society Index - مؤشر Happy Planet Index - مؤشر هشاشة البيئة Environmental Vulnerability Index 	الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة

مؤشرات القياس

الأهداف

البصمة البيئية لوحدة إنتاج كل قطاع صناعي على حدة	إقامة منظومة صناعية مستدامة
نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات	إقامة منظومة زراعية مستدامة
نسبة الأرصد السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة	
خفض نصيب الفرد من الغذاء المهدر على مستوى المستهلكين، والحد من الغذاء المهدر في سلاسل الإنتاج والاستهلاك (بما في ذلك من خسائر ما بعد الحصاد)	إقامة منظومة مستدامة للطاقة تعتمد على تأمين الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة لجميع
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة نسبة استخدام الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ بحلول عام 2030 - مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام 2030 - التوسع في البنية التحتية والتكنولوجيات الحديثة المستخدمة في تقديم خدمات طاقة حديثة ومستدامة بحلول عام 2030 	
الوصول لمعدل معالجة مياه الصرف الصحي يساوي الأفضل في المنطقة العربية	

حماية التنوع البيولوجي والاستخدام بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة

مؤشرات القياس

الأهداف

نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة	صيانة الموارد الطبيعية
نسبة الأجناس المهددة بالانقراض	
نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية	
تقليل مؤشر العجز البيئي إلى مستويات الطاقة البيولوجية لمصر (0.6 هكتار للفرد) طبقاً لمؤشر الشبكة العالمية للبيئة	استخدامات الموارد الطبيعية والجيئية تدار بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة
	تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها
	توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي

أهداف محور البيئة

الوفاء بالالتزامات الدولية البيئية

٤

الأهداف

إطار لامركزي لحكومة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية

إدارة للمخلفات مرتكزة على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد الدوار وذات مُحتوى معرفي وتقني وبيئي عالي

٥

الأهداف

مؤشرات القياس

الوصول إلى نسبة معالجة (حرق - تدوير - تحويل إلى سماد) النفايات من إجمالي النفايات المنتجة مماثلة لمتوسط منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تقليل كثافة توليد النفايات البلدية بالكيلوجرام للفرد إلى مستوى منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بوازي 1.5 كيلوجرام للفرد في اليوم)

بنية تحتية متكاملة تلائم الأوضاع معززة لخدمات متكاملة مستدامة لإدارة المخلفات بجميع مراحلها ونطاق تغطية فعّال يشمل ربوع الوطن واستفادة قصوى من المخلفات وصولاً إلى Zero Waste

أدوات اقتصادية ومعرفية توجه سلوكيات وممارسات التعامل مع المخلفات ومحاسبة ناجزة لقوانين مفعلة

استدامة إدارة منظومة المخلفات مالياً



“ التنمية العمرانية ”



التنمية العمرانية

خريطة عمرانية تتميز بالديناميكية والترابط، ودمج المعمار التاريخي والمعاصر، وتعظيم الاستفادة والتوازن بين ثلاثية أساسية (الطاقة - المياه - الأرض)، قادرة على مضاعفة مساحة العمران، وإعادة توزيع التنمية والسكان لتعظيم استخدام الموارد، وإحلال وتطوير المناطق العشوائية، ورفع جودة الحياة واستدامة تحسنها

أهداف محور التنمية العمرانية

خريطة عمرانية ديناميكية مترابطة

1

مؤشرات القياس

وضع تشريع عمراني عام لمصر بنهاية عام 2015
إنشاء مفوضية تتبع رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب لمتابعة تحقيق الخريطة
العمرانية الجديدة مع بداية سنة 2015

إنهاء جميع المخططات العمرانية واستعمالات الأراضي لجميع الأقاليم
والمحافظات والمدن والمناطق الاستثمارية الخاصة في نهاية عام 2017

الأهداف

وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة، ممثلة
في الجمهورية والبرلمان، بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه

وضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية، تسعى
لتنمية المناطق العمرانية القائمة

إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية

أهداف محور التنمية العمرانية

مضاعفة مساحة العمران

٢

مؤشرات
القياس

زيادة مساحة العمران في مصر بحوالي 5% من مساحتها الكلية حتى عام 2030 بواقع 1% كل 3 سنوات

الاستراتيجية القومية للسكان 2030

تخطيط وتنمية مدن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية السريعة بدون عشوائيات

دمج الاستراتيجية القومية للسكان 2015 – 2030 والبيانات الديمغرافية في سياسة التنمية العمرانية

إعادة توزيع التنمية والسكان لتعزيز استخدام الموارد

٣

مؤشرات
القياس

تحديد مناطق التنمية على خريطة عمرانية في إطار رؤية قومية مرنة حتى نهاية عام 2015 وتحديد البرنامج الزمني التفصيلي لتحقيقها

إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض

الأهداف

الأهداف

أهداف محور التنمية العمرانية

إحلال وتطوير المناطق العشوائية



مؤشرات
القياس

إنشاء 7.5 مليون وحدة سكنية بنهاية عام 2030 بواسطة القطاع الحكومي
والقطاع الخاص والقطاع التعاوني الأهلي

حل مشكلة العشوائيات بصفة نهائية بحلول عام 2030

الوصول لحلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية

الأهداف



“ الأمن القومى والسياسة الخارجية ”



الأمن القومي والسياسة الخارجية

مصر دولة ذات سيادة وهيبة تملك قرارها داخلياً وإقليمياً ودولياً، ذات قدرات عالمية فيما يعني بإدارتها لمنظومة الأمن القومي داخلياً وخارجياً، تحمي مصالحها بالكيفية التي تكفل لها اتخاذ وتنفيذ قراراتها باستقلالية فيما يعني بإدارة شؤون البلاد بشكل يثمن حياة المواطنين المصري والأجنبي على أراضيها ويؤمن سلامتهم. وذلك من خلال منظومة تتميز بالترابط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقي أجهزة الدولة وتوظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة، وسياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية / الإقليمية / دون الإقليمية / الثنائية / المحافل الدولية، وقادرة على تحقيق العدالة والانتصار لسيادة القانون دون تمييز، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية، والتنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية

بشكل وقائي وفعال

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

الترباط والتكامل بين أجهزة الأمن والدفاع والحماية المدنية وباقي أجهزة الدولة

1

مؤشرات
القياس

الأهداف

عدد العمليات الإرهابية المحبطة	بناء هيكل دفاعي للمنظومة الأمنية بكامل أجهزتها
عدد العمليات الإرهابية الناجحة	استحداث نظم وإجراءات عمل داخلية بمعايير عالمية SOPS
عدد المخالفات الإدارية	تطوير نظم مراقبة ومتابعة إدارية وحكومية معيارية للأجهزة الأمنية
عدد مراكز التواصل محلياً	إنشاء مركز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية
عدد الحملات بالمحافظات	عقد حملات دورية للتوعية والتنظيف الأمني والحقوق والواجبات
عدد الشكاوى وحالات التقاضي	وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية قياسية
عدد ضحايا ومصابي القوات	وضع خطط تدريب سنوية بكل جهاز أمني لعناصره الأمنية
عدد مخالفات العنصر الأمني	وضع نظم متابعة ومراقبة نزاهة العناصر الأمنية
عدد الخروقات والتسريبات الأمنية بالإعلام	وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية
الخسائر الكمية والنوعية للمخالفات الإعلامية	وضع إجراءات للتواصل الأمني/ الإعلامي وللمخالفات الإعلامية
عدد حالات عدم تحقق العدالة	وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة الأمنية وإجراءات تحديثها

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

٢ توظيف وتطوير التقنيات الأمنية الحديثة

٢

مؤشرات
القياس

مدة ضبط المطلوبين أمنياً
نسبة المضبوطين للمطلوبين

استحداث منظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني
استحداث شركات وطنية وجهات بحثية وأكاديمية للتقنيات الأمنية

الأهداف

٣ سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة على المستويات: الدولية / الإقليمية / دون الإقليمية / الثنائية / المحافل الدولية

٣

مؤشرات
القياس

عدد الأزمات السياسية
حجم الخسائر ذات الصلة

وضع استراتيجية للسياسة الأمنية خارج القطر المصري

وضع استراتيجية الأمن الغذائي والمائي

جعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط

تطوير مؤسسة خارجية وتمكينها من الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين مصر والعالم الخارجي

تعزيز مفهوم الشركات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية

الأهداف

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

تحقيق العدالة والانتصار لسيادة القانون دون تمييز

٤

مؤشرات
القياس

الأهداف

عدد مخالفات وانتهاكات أجهزة تطبيق القانون (Law Enforcement Agencies)	وضع ميثاق شرف شرطي منضبط ذى معايير عالمية
عدد حالات التقاضي ضد أجهزة تطبيق القانون	بناء وإدماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى المواطنين
نسبة دعاوي التقاضي الصحيحة إلى الدعوات الباطلة	استحداث نظام رقابة فعال لضمان النزاهة والحد من سوء استخدام السلطة بالأجهزة المعنية
مجموع الخسائر المادية المدفوع لحالات التعويض	استحداث نظام تقاضي شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين
عدد حالات الجرائم المرتكبة من النشء والأحداث (المؤشر يُعنى بمدى فاعلية وصول منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون للوعي الجمعي للمواطن في سن مبكرة وحق المواطن في التحذير قبل العقوبة)	تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقاً لقوانين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية

أهداف محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

بناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجية

٥

مؤشرات القياس

التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية
التحرك دولياً وإقليمياً من خلال محاور ارتكاز دولية وإقليمية (الصين في آسيا - روسيا في شرق أوروبا - بريطانيا وفرنسا في غرب أوروبا - السعودية والإمارات
في الخليج - البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية)
إيجاد ظهير قوى من الدول متشابهة الفكر مع مصر

الأهداف

الالتنبؤ ودرء المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال

٦

مؤشرات القياس

عدد ضحايا ومصابي الكوارث	إنشاء جهة ولاية تشغيلية لإدارة الكوارث
عدد ضحايا ومصابي قوات الأمن	إنشاء غرف عمليات عالية التجهيز
عدد حوادث سببها مخالفات	تطوير الخطة القومية لإدارة الطوارئ والأزمات
عدد حوادث سببها إهمال وظيفي	تطوير الإندكس القومي للمرافق الحيوية

الأهداف



“ السياسة الداخلية ”



السياسة الداخلية

نظام سياسي ديموقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان
ويقوم على سيادة القانون

أهداف محور السياسة الداخلية

نظام سياسي ديمقراطي

1

الأهداف

تداول ديموقراطي سليم للسلطة

تقوية دور المؤسسات التنفيذية والعمل على إثراء العمل
المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية

إقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام مبدأ المواطنة كضمانة
للحكم الرشيد وقادر على إثراء التنوع بداخله

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون هناك أكثر من حالة تداول سليم للسلطة بين الرؤساء
المدنيين المنتخبين شعبياً في إطار القانون والدستور

تقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية من
خلال التعاون مع البرلمانات الدولية لدعم العمل التشريعي والرقابي

الوصول الى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص، ولكن
ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهرتي
الواسطة وتعيين أبناء وأقارب ومعارف العاملين في مؤسسات الدولة وبإنشاء نظام
جديد للتعيين يعتمد على الكفاءة

إقرار وتطبيق قانون جديد للمجتمع المدني والجمعيات الأهلية يحررها من قيود
الجهاز التنفيذي ولا يجعل سلطان عليها سوى للقضاء

مؤشرات القياس

أهداف محور السياسة الداخلية

نظام سياسي ديمقراطي

1

مؤشرات
القياس

الأهداف

إقرار وتطبيق قانون الحكم المحلي بما يمكن الوحدات المحلية من إدارة لامركزية لمجتمعاتها المحلية في إطار المساواة والشفافية

دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار

التقدم في تصنيف مؤشرات الحرية والديمقراطية وفقاً للمعايير العالمية

دعم وتمكين الأحزاب السياسية وحرية العمل العام والحرية السياسية باعتبارها ضماناً للديمقراطية

إقرار قانون جديد للنظام الانتخابي يضمن تمثيل الأحزاب والتيارات السياسية المتنوعة في المجتمع

إعتماد خطة تنفيذية للدولة تراعي التفاعل مع الأبعاد الثقافية والبشرية والاقتصادية والتكنولوجيا لعملية العولمة

تفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية

إنشاء آلية لمكافحة التمييز بأشكاله المختلفة
سن تشريعات للمظاهرات والتجمعات بعد حوار مجتمعي جاد ومعمق وفي ظل
خبرات مقارنة وفي ظل الالتزام بنصوص الدستور المصري وبما ورد في
العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية

إقرار قوانين موحدة لدور العبادة وتمكين الشباب والمرأة وباقي الفئات المهمشة
سياسياً

إنهاء الاستقطاب المجتمعي والسياسي والعمل على دمج كل فئات
وتيارات المجتمع في العملية السياسية طالما التزمت بقواعد اللعبة
السياسية

مقرطة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما يعمل على خلق مجتمع حر
تعددي

مؤشرات
القياس

إقرار وتطبيق قانون استقلال القضاء

تطوير وإصلاح منظومة العدالة

الأهداف

إنشاء مفوضية عليا للعدالة الانتقالية من ممثلين لقطاعات قضائية وسياسية وتنفيذية ومجتمع مدني تعكف علي تطبيق المراحل المختلفة للعدالة من ملاحقة قضائية وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات ولجان الحقيقة

تحقيق العدالة الناجزة مع جذب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق

3

المرحلة إعداد الاستراتيجيات
والخطط الفرعية
فبراير - إبريل 2015

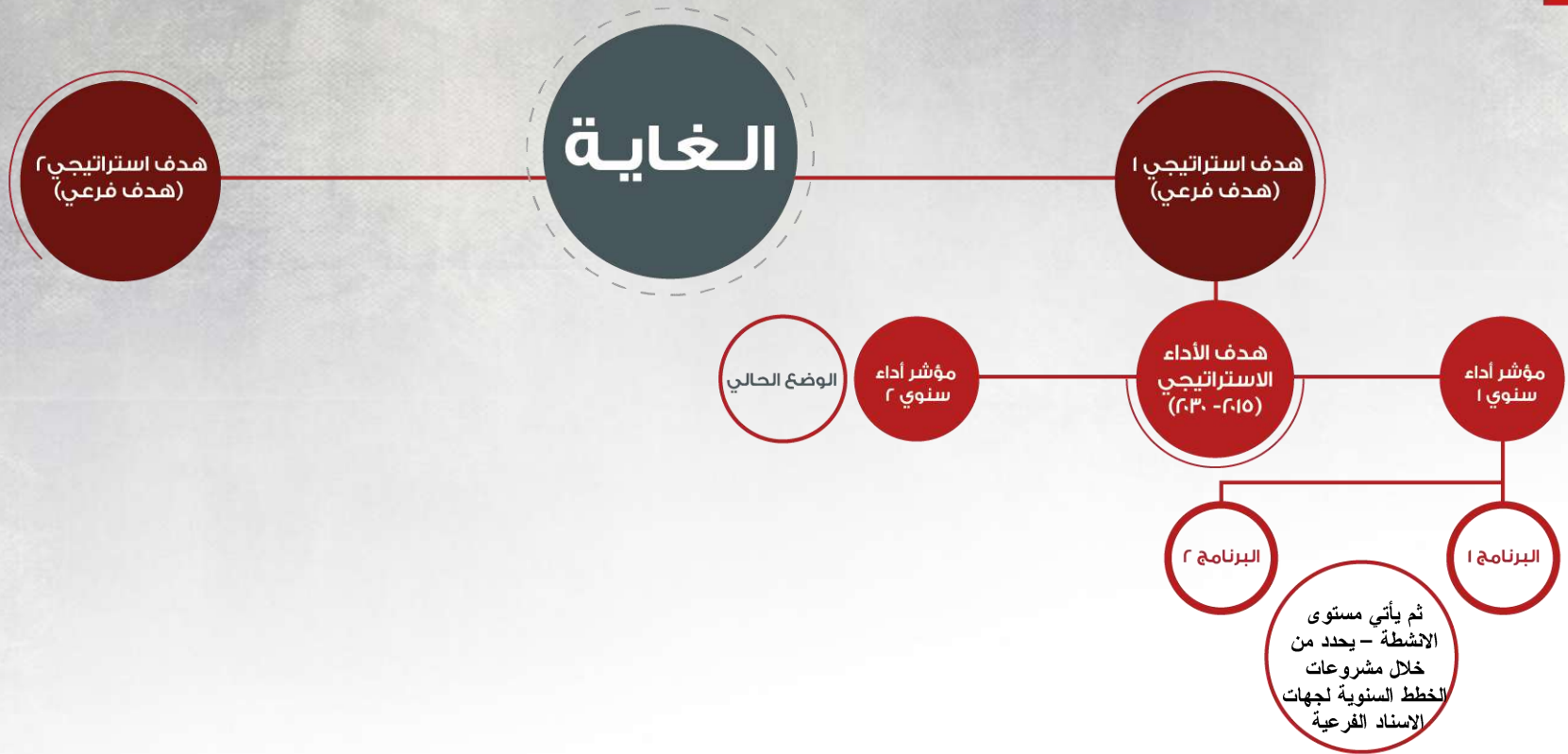
فريق عمل شركة لوجيك للاستشارات

فريق العمل المركزي بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

منسقي المحاور

ممثلي الوزارات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والخبراء

تحويل الاستراتيجيات الفرعية إلى خطط عمل/مشروعات على مستوى الوزارات والهيئات



الأهداف

1

توحيد رؤية المشروع لدى جميع الأطراف المعنية

2

أن يتوافق جميع الأطراف المعنية بالمشروع علي الاتي::

الأهداف الاستراتيجية لكل محور عمل رئيسي

مؤشرات قياس الأداء والمستهدفات الرئيسية لكل هدف استراتيجي

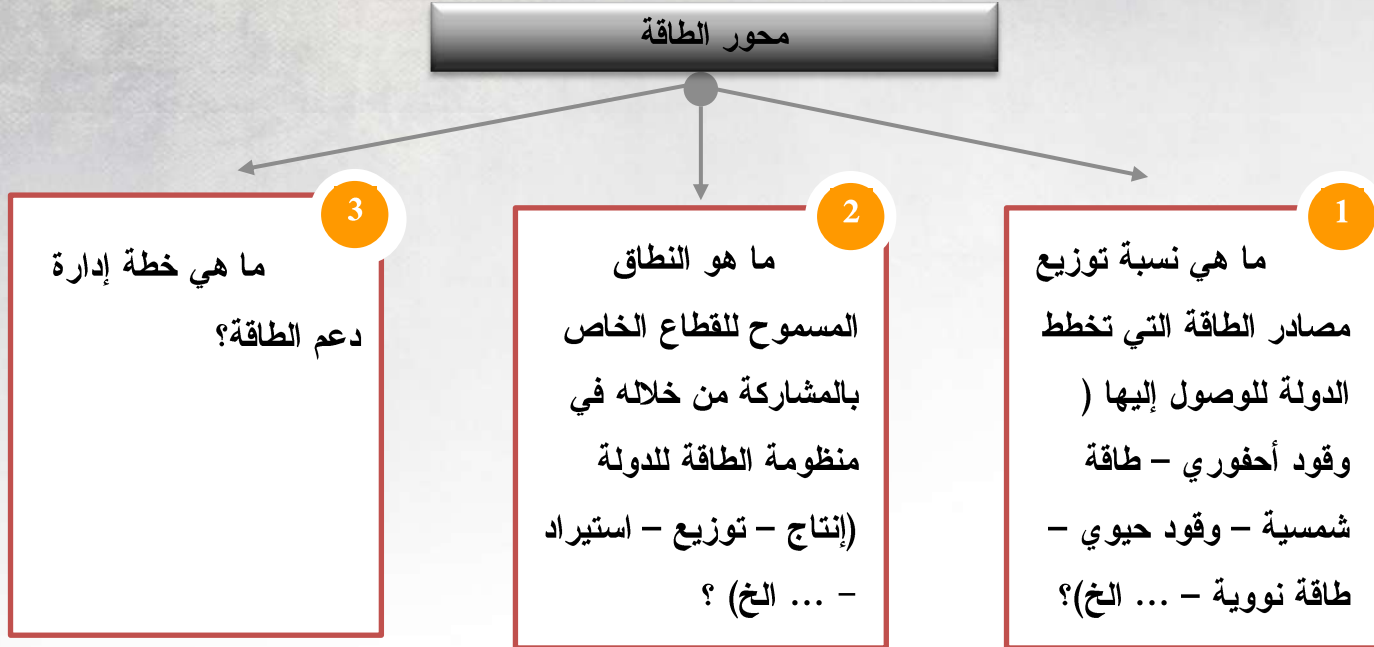
المبادرات والبرامج والسياسات الرئيسية لتحقيق الأهداف المرجوة

- المشروع لا يغطي الخطط التنفيذية للوزارات
- المشروع لا يشمل الموازنات للمشاريع المطروحة
- المشروع لا يشمل ادارة وتفعيل المشاريع المطروحة

يتم أولاً تحديد الأسئلة الاستراتيجية التي من المفترض أن تجيب عليها الاستراتيجية

مثال توضيحي للأسئلة الاستراتيجية

محور الطاقة



عوامل يتم مراعاتها عند تحديد مؤشرات الاداء

مثال توضيحي



- إنشاء جهة لتكون مسؤولة عن وضع آليات/ متابعة أداء
- تعديل الكادر الوظيفي للعاملين في القطاع
- تغيير القوانين و اللوائح المتعلقة



- مؤشر قياس مخرجات
- إجمالي عدد الأسرة بالمستشفيات / مواطن
- مؤشر قياس مدخلات
- نسبة موازنة التدريب إلى إجمالي الموازنة العامة

ما يجب مراعاته

1

عدم الخلط بين مؤشر قياس الاداء والمبادرات المقترحة

2

ضرورة وجود علاقة ما بين مؤشرات قياس المدخلات والمخرجات والنتائج لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية

3

ضرورة ان يتم اختيار مؤشرات قياس الاداء الحيوية والأساسية فقط التي تضمن الوصول للأهداف الاستراتيجية

سيتم تصنيف مؤشرات قياس الاداء وفقاً للآتي:

مثال توضيحي	التعريف	نوع مؤشر القياس
<ul style="list-style-type: none">• النتيجة : انقطاع/عدم انقطاع خدمة الكهرباء عن المواطنين• وحدة قياس النتيجة : متوسط عدد ساعات انقطاع خدمة الكهرباء عن المواطنين	<p>تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالنتائج الي معرفة مستوى تحقق النتيجة المرجوة عن طريق تقييم اثرها الفعلي الملموس</p>	النتائج
<ul style="list-style-type: none">• المخرج : وجود قدرة انتاجية فائضة من الكهرباء لتغطية الطلب الموجود• وحدة قياس المخرج : حجم فائض القدرة الانتاجية	<p>تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالمخرجات إلي تقييم مستوى المخرجات المحققة بالنسبة للمخطط له بهدف تحقيق النتائج المنشودة</p>	المخرجات
<ul style="list-style-type: none">• المدخل : الموارد المطلوبة من الوقود لتشغيل محطات توليد الكهرباء لتغطية الاستهلاك المحلي• وحدة قياس المدخل : حجم الانتاج المحلي من الوقود المطلوب و حجم الاستيراد	<p>تهدف مؤشرات قياس الاداء الخاصة بالمدخلات إلي تقييم الوضع الحالي من توفر الموارد والقيام بالنشاطات والأعمال المطلوبة للوصول للمخرجات اللازمة لتحقيق النتائج النهائية المرجوة</p>	المدخلات

بعد ذلك يتم تحليل جميع مؤشرات قياس الاداء وتحديد ما يتطلب فعلاه

الاجراء المتخذ	المستهدف	تقييم الوضع الحالي	آلية القياس	التعريف	مستوي التقدم
مراجعة مؤشر قياس الاداء والتأكد من صحة عناصره والتأكد من وجود جميع مؤشرات الاداء الخاصة بهذا المجال	✓	✓	✓	✓	المستوى الأول
تحديد المستهدفات الكمية لمؤشر قياس الاداء	●	✓	✓	✓	المستوى الثاني
تقييم الوضع الحالي و تحديد المستهدفات الكمية لمؤشر قياس الاداء	●	●	✓	✓	المستوى الثالث
تحديد وتعريف آلية القياس للمؤشر	●	✓	المستوى الرابع
يتم تعريف مؤشرات قياس الاداء الغير معرفة وآلية القياس مع ضمان دقة التعريفات الحالية وكون مؤشرات الاداء تصلح ان تكون كذلك	●	●	المستوى الخامس

● سوف يتم تحديده خلال
..... للمشيوم وتكميده خلال المشروع

مثل توضيحي

مستوى تقدم المؤشر



الهدف الاستراتيجي الذي يخدمه المؤشر
تأمين موارد الطاقة

تعريف مؤشر القياس

يقيس موارد الطاقة
المتوفرة بالمقارنة
بالاحتياجات المحلية

المصدر المحلي المسؤول عن القياس

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الجهة المسؤولة عن المؤشر

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة

الجهات المشاركة

- وزارة البترول
- وزارة التموين
- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

معادلة قياس المؤشر

موارد ÷ احتياجات

وحدة قياس المؤشر

نسبة

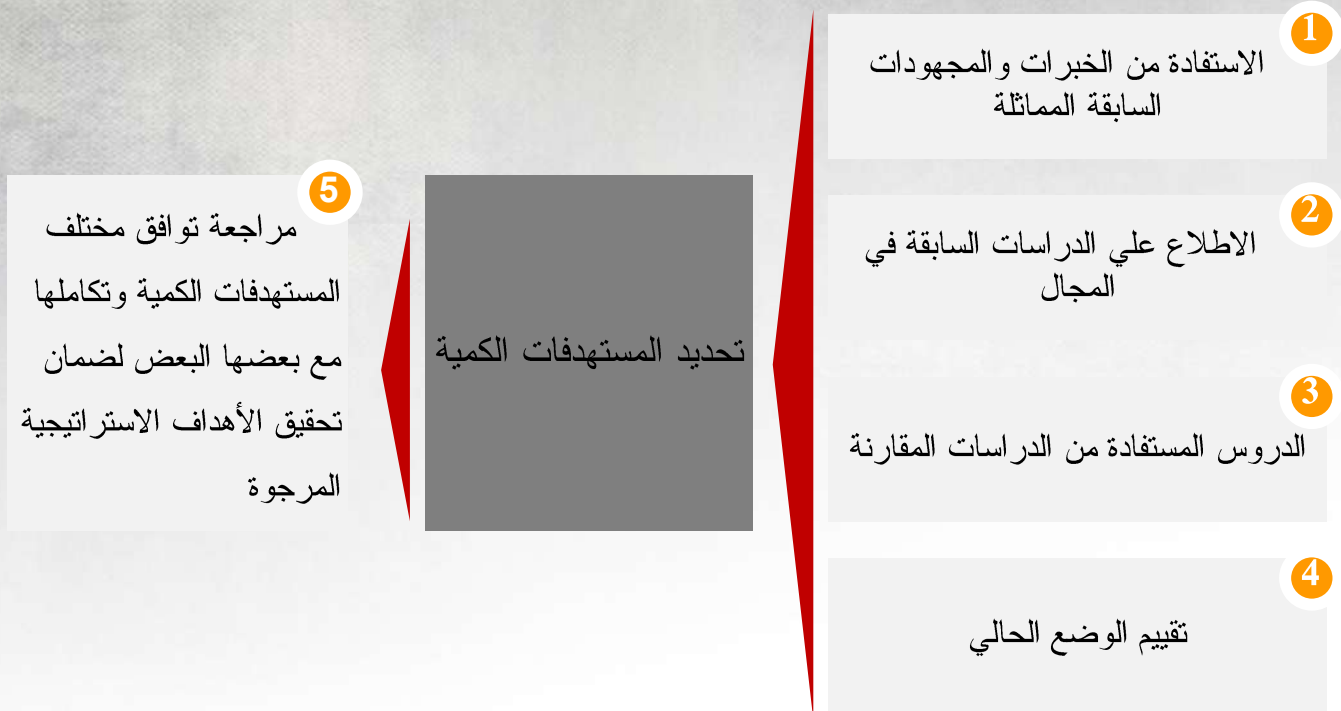
المعدل الدوري للقياس

سنة

مصدر التعريف

البنك لدولي

يتم تحديد المستهدفات الكمية اتباعا للخطوات التالية

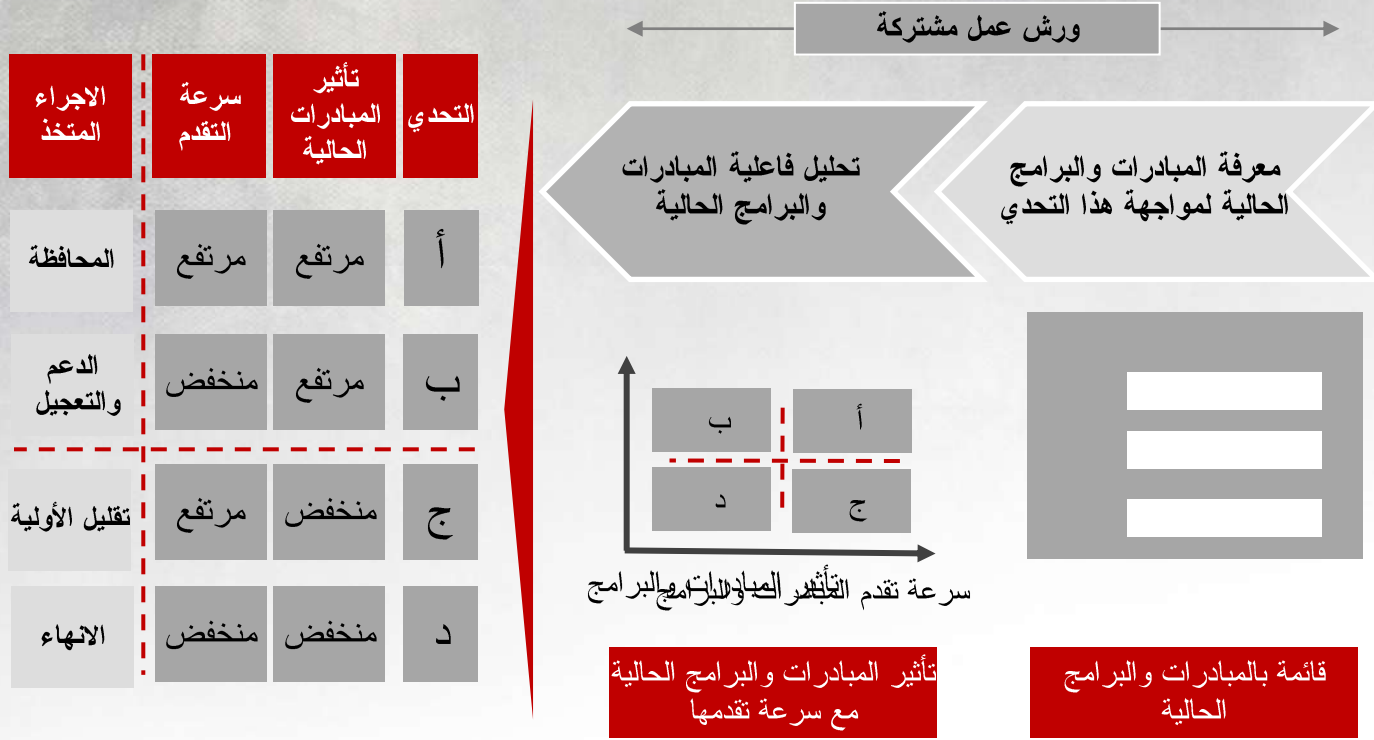


ثم يتم تحديد التحديات التي تحول دون تحقيق كل مستهدف



قائمة مختصرة بالتحديات التي تقف في سبيل تحقيق المستهدفات للوصول إلي الأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل محور عمل رئيسي مع تقسيم التحديات بالنسبة لعلاقتها بالقطاع الخاص أو العام

يتم بعد ذلك تحليل كل تحدي وفقاً للمبادرات/البرامج المتخذة حالياً لمواجهة



ثم يتم تحديد البرامج والسياسات الجديدة لمواجهة التحديات



قائمة مختصرة بالمبادرات/البرامج المختارة (الموجودة حاليا والمقترحة) لمواجهة كل تحدي يعوق دون الوصول إلي الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

ثم يتم عمل بطاقة تعريف خاصة بالمبادرات و البرامج



يتم بعد ذلك اعداد تقرير شامل متضمناً الآتي

7. الخطوات القادمة وتقارير المتابعة

8. مرفقات

- دليل استخدام الاستراتيجية

1. الملخص التنفيذي

2. مقدمة

3. المنهجية المتبعة وتعريف الجهات المشاركة

4. الرؤية الاستراتيجية الشاملة لمصر 2030

5. ملامح الاستراتيجية مصر 2030

- المحاور الرئيسية

6. الاستراتيجية لكل محور

- الملخص التنفيذي لكل محور

- تحليل الوضع الحالي

- الغايات والأهداف الاستراتيجية

- مؤشرات الاداء الرئيسية

- القياس الاساسي والمستهدفات

- المبادرات/المشاريع/البرامج

- تصنيف الأولويات من المشاريع والبرامج

- الخطة الزمنية

الجدول الزمني للمشروع

المدة الزمنية - 12 اسبوع												المرحلة	
أبريل				مارس				فبراير					
30-26 من	23-19 من	16-12 من	9-5 من	2-29 من	26-22 من	19-15 من	12-8 من	5-1 من	26-22 من	20-15 من	12-8 من		5-1 من
													جلسة افتتاحية
													دراسة / تحليل المعلومات المتاحة
													مراجعة / دراسة ملف الاستراتيجية
													عمل الدراسات المقارنة لكل محور
													اعداد نماذج ورش العمل
													ورشة عمل المعايير القياسية
													ورشة عمل المستهدفات ومعايير القياس الميدانية
													ورشة عمل لتحديد التحديات / تصنيف التحديات حسب الاهمية
													ورشتي عمل لتحديد المبادرات / البرامج / السياسات
													عملية تكامل القطاعات عرضيا
													كتابة الملف الشامل لاستراتيجية مصر 2030
													الجلسة الختامية

▲ ورشة عمل مع منسقي/ اعضاء المحاور

● اجتماع تنظيمي مع منسقي المحاور

■ يتم الإعداد مسبقاً في شركة لوجيك

”
وشكراً
“

Thanks